République Islamique de Mauritanie
Honneur – Fraternité – Justice

Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل

وزارة الداخلية واللامركزية

N° 0000004 / M.I.DEC / M

Nouakchott, le 17 SEPT 2019 انواكشوط في

Le Ministre الوزير

تعميم

إلي
جميع العمد
بواسطة الولاة

لقد عرفت بلادنا تحولات مؤسسية هامة، على المستويات المحلية والجهوية والوطنية. وكان الهدف الاستراتيجي المنشود من ذلك هو إنشاء أو إعادة إنشاء بنية مؤسسية تساعد في التأطير الفعال للسكان وإبراز مزايا أقاليمنا وتثمينها.

ومع أن بلادنا قد اختارت في السنوات الأولى من مرحلة ما بعد الاستقلال اتباع أسلوب المركزية الإدارية الصارمة، فقد لوحظ بسرعة ما يؤدي إليه ذلك من ضعف التغطية الإدارية الضرورية للتأطير البشري والترابي. فبرزت بناء على ذلك، ضرورة إنشاء كيانات لا مركزية لتقريب الإدارة من المواطنين.

وفي هذا السياق ظهرت البلديات، التي شكلت أول مختبر للتطور الديمقراطي في بلادنا، وكانت في حد ذاتها بمثابة الاستجابة الأولى لهذا البحث المضنى عن تكييف النظم الإدارية مع الإكراهات المجالية الخاصة ببلادنا من جهة، وضرورة إشراك المواطنين في الشأن العام، من جهة أخرى.

وإننا لنتفهم تطلعاتكم الكثيرة، وتساؤلاتكم المشروعة.
إن مسؤولياتنا تقتضي منا إيجاد الرد الشافي على تلك التساؤلات، حتى يتسنى لكم القيام بدوركم على الوجه الأكمل، باعتباركم حلقة مهمة من حلقات السلطة العمومية، ووكلاء مسؤولين عن وظائف مكملة لسياسات الدولة في أقاليمكم.

ومن هذا المنظور ارتأيت أنه من المهم أن أتقاسم معكم أهم توجهاتنا في ميدان اللامركزية والتنمية المحلية.

لقد أوضح فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في برنامجه الانتخابي المعزز بمجموعة منسجمة من التعهدات، أنه يسعى إلى تنفيذ سياسة وطنية للتنمية المحلية، يكون

بمقدورها الدفع باللامركزية، باعتبارها من الخيارات الاستراتيجية الكبرى التي تستجيب لمطلب مزدوج، يتعلق بترسيخ الديمقراطية القائمة على المواطنة، من جهة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، من جهة أخرى.

وفي هذا السياق قدم معالي الوزير الأول السيد إسماعيل ولد بدّه ولد الشيخ سيديا، برنامجا يتّسم بالفاعلية والوجاهة، ويجسد الالتزام بتنفيذ تعهدات رئيس الجمهورية.

ومن أهم النقاط التي تم الإعلان عنها في هذا البرنامج تلك المتعلقة بالجهود التي سيتم بذلها للتوسع والإسراع، بصورة عقلانية، في المسار المزدوج الخاص بسياستي عدم التركيز واللامركزية.

وفي هذا الصدد ستحظى المجموعات المحلية باهتمام خاص في حدود ما يسمح به القانون، طبقا لما سبق أن أعلنت لكم، أثناء حضوري لاجتماع رابطتكم الموقرة.

إننا واثقون من أن سياسة اللامركزية التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، تشكل عنصرا ناظما بالنسبة لسياسة تعزيز وتوطيد دولة القانون الموحدة.

وسنتوقف هنا عند ثلاثة محاور، نرجو أن نعاود التفكير فيها مرة بعد مرة، حتى نجعل من ذلك أساسا متينا لشراكتنا المتجددة.

يتعلق **المحور الأول** بتعزيز وتوطيد مسار اللامركزية المؤسسية، حسب وتيرة ملائمة، ومنهج تعاقدي منضبط، مع مواصلة تعزيز مجال الحرية الممنوح للجماعات المحلية في ميدان التسيير.

إن النجاح في هذا الرهان يمر حتما عبر برنامج منسجم لتكوين المنتخبين وتأطيرهم، من أجل تعزيز القدرات داخل الهيئات وضمان الفعالية المطلوب توفرها في نشاطات مختلف مشاريع دعم اللامركزية.

ويتعلق **المحور الثاني** بإرساء ثنائية " اللامركزية والتنمية المحلية" لضمان بروز إدارة قريبة من المستفيدين، وقادرة على إشراك السكان المحليين في تحديد الأولويات، وتخطيط ومراقبة تنفيذ المشاريع، وتسيير القضايا المختلفة المتعلقة بهؤلاء السكان.

أما **المحور الثالث** فيتمثل في إعطاء معنى ملموس لثنائية "اللامركزية والحكامة الرشيدة".
فقد أصبح من المسلّم به اليوم أن اللامركزية المقتصرة على الجوانب المؤسسية تظل دوما لامركزية ناقصة.

إن مجتمعا يشهد تحولات عميقة، كما هي حالة مجتمعنا، يتطلب، في المقام الأول، إشراك مجمل المواطنين في تحديد وتنفيذ أهداف السياسات اللامركزية.

إن مسار اللامركزية الذي تتطلع إليه الدولة الحديثة لا يمكن، ولا ينبغي، أن يهمل الإسهامات المستخلصة من تجارب الحياة الجماعية، وما يشهده المجتمع من حوار ومشاركة. فمن المناسب أن نستلهم هذه التجارب المفيدة، بعد الاعتراف بها وتثمينها، وضمان مراعاتها لضوابط الديمقراطية الحديثة.

إنكم بذلك تقدمون دعما قويا لمشروعية الأنشطة البلدية، وتضمنون التجدد المستمر لهذه المشروعية.

إننا بهذا المسعى سنعطي للجهد الجماعي الذي تقوم به السلطات العمومية كامل وزنه وعميق مغزاه، طبقا لمصالح مواطنينا، وفي كنف العدالة والإنصاف. فذلك هو معنى وجوهر التزامنا الجماعي.

إن انخراطنا في هذا التوجه الاستراتيجي يعني الابتعاد عن أي تدخل، أو تصريح، قد يؤثر سلبا على إرادتنا الثابتة في العمل معا، يدا بيد، وعلى مختلف مستويات الدوائر الترابية.

ومهما يكن من أمر، فإننا سنحرص على ضمان وحدة العمل العمومي، واحترام مبدأ شرعية القرارات الصادرة عن المجالس البلدية، لاسيما فيما يتعلق بتسيير الأموال العمومية.

وبناء على ما سبق فإني أحثكم من خلال هذا التعميم على الانخراط الجاد في ديناميكية تسعى إلى أن تجعل من بلدياتنا أفضل نموذج لإدارة فخمة، لكنها مع ذلك قريبة من المواطنين، ومسخّرة لخدمتهم.

وأودّ أن تؤكدوا لي توصلكم بهذه التعليمات التي أعلق على الالتزام بها أهمية كبيرة.

الدكتور محمد سالم ولد مرزوك

الوزير
Le Ministre
M.I.D. - Ministère de l'Intérieur et de la Décentralisation

التوزيع:
و.أ.
و.أ.ع/ر.ج